اقترح مراجعة مكافآت ورواتب الطلبة المبتعثين من مؤسسات الدولة.. وحوافز مالية وشهادات تقدير على مستوى كل منطقة تعليمية

الخضير: لدينا الأغلبية اللازمة لإلغاء زيادة الوقود والكهرباء

د. حمود الخضير

دعا النائب د.حمود الخضير الحكومة إلى تخفيض أسعار المحروقات البترولية لتعود إلى أسعارها القديمة قبل الزيادة الأخيرة التي طبقت بدءا من سبتمبر الماضي، لاسيما مع الأعباء المالية المتزايدة على المواطنين واستمرار ارتفاع اسعار المواد الاستهلاكية.

وأكد الخضير في تصريح صحافي أن اجماع أعضاء اللجنة المالية على ضرورة إلغاء قرار زيادة البنزين وقانون زيادة تعرفة الكهرباء والماء، بالإضافة إلى قرار اللجنة التشريعية في وقت سابق، فضلا عن التصريحات النيابية المتتالية في هذا الشأن إنما هي رسالة شعبية واضحة إلى الحكومة بإعادة حساباتها والاستجابة لهذه الدعوات القادرة على ضمان الأغلبية المطلوبة في مجلس الأمة.

وأضاف أن تذرع الحكومة بعدم دستورية الاقتراحات والمطالب النيابية ليس سوى محاولة للتهرب من مواجهة حقيقة واضحة لا لبس فيها، وهي أن مجلس الأمة يتجه إلى الانتصار للمواطن في إلغاء زيادات غير مبررة وتم إقرارها في ظروف سياسية معينة وحان وقت تصحيح هذا الوضع.

وقال «أنصح الحكومة بعدم المكابرة وأن تستجيب لنا في هذه القضية التي تؤرق المواطن الذي يئن اساسا من ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة»، مؤكدا أن تعاون الحكومة سيكون في مصلحة العمل داخل مجلس الأمة».

من جانب آخر، تقدم النائب حمود الخضير بسلسلة من الاقتراحات برغبة تمثلت في وضع حوافز مالية وشهادات تقدير على مستوى كل منطقة تعليمية ومرحلة تعليمية على حدة لأفضل إدارة مدرسية من حيث العطاء ومستويات الطلبة، وكذلك لأفضل معلم أو معلمة وأفضل طالب أو طالبة ويقام لهذا الحدث المهم من حيث دلالاته المعنوية حفل تكريمي كبير يحضره وزير التربية وجميع القيادات التربوية ليكون هذا التكريم حافزا كبيرا لجميع عناصر العملية التعليمية ويخلق روحا من التنافس الشريف بين جميع المدارس وفي جميع المراحل في كل منطقة تعليمية.

وطالب الخضير في اقتراح آخر بمراجعة مكافآت ورواتب الطلبة المبتعثين من مؤسسات الدولة المختلفة سنويا وزيادتها وفق نسبة التضخم وزيادة الأسعار والمعيشة في دولة الابتعاث، مشيرا إلى أن العالم يشهد تفاوتا في نسبة التضخم باتجاه الزيادة يوما بعد يوم، وهو ما ينعكس وبشكل ملحوظ على زيادة جنونية في الأسعار، فبات من الضروري أن تتناسب مخصصات المبتعث المالية والحياة المعيشية في دولة الابتعاث.

واقترح الخضير إنشاء ناد صحي رياضي خاص بالطلاب وآخر بالطالبات في جامعة الكويت بغرض ممارسة الرياضة وتلقي الخدمات الصحية أثناء أوقات الفراغ، كما اقترح فتح المجال امام شريحة المتقاعدين الذين يرغبون في العودة لأعمالهم في التخصصات التي تحتاج اليها الدولة مع تمتعهم بجميع الميزات التي كانوا يتمتعون بها قبل تقاعدهم، مؤكدا ما يتمتع به المتقاعدون من عنصر الخبرة في جميع المجالات وقدرتهم على اكساب الجيل الجديد الخبرة العملية التي يفتقرون اليها. ودعا الخضير إلى تعويض أصحاب منازل منطقة صباح الأحمد عن الضرر الذي لحق بهم وذلك بتشكيل لجنة لحصر البيوت المتضررة وتقدير قيمة التعويض اللازم لكل بيت بما يكفي لترميمه. وطالب الخضير بإعفاء كفيل الخادم أو العامل الذي سجلت بحقه قضية هروب أو تغيب من مسؤولية دفع نفقات سفره، ويلزم من قام بإيوائه أو التستر عليه بتحمل المسؤولية المالية من نفقات سفره، ورواتب ويعوض الكفيل عن كافة المبالغ التي قام بدفعها للخادم وكذلك للدولة.

خلال ندوة تطوير التشريعات مساء امس الأول

الدلال: ضرورة الاستفادة من خبرات المتقاعدين اجتماعياً وعملياً

محمد الدلال متحدثا خلال ندوة تطوير التشريعات (شانافاس قاسم)

جانب من الحاضرين خلال الندوة

مداخلة من احدى الحاضرات خلال الندوة

سلطان العبدان

خلصت الندوة الخاصة بتطوير التشريعات الخاصة بالمتقاعدين إلى ضرورة الاستفادة من خبراتهم في كافة مؤسسات الدولة وذلك بحكم عامل الخبرة الذي يتمتعون فيه. وفي هذا الاطار، قال الناشط السياسي د. ناصر المصري: ان دعم الرجل والمرأة المتقاعدين يكون عبر مجالات كثيرة منها على سبيل المثال دعمهما اقتصاديا، فالقضية هي قضية القدرة الشرائية للدينار ومدى نسبة التضخم، وحيث يجب ان تلتزم الحكومة برفع الرواتب بالنسبة للتضخم فإن اعلنت عن 5٪ زيادة تجارية فلابد ان تدفع 5٪ مقابلها او ان تقضي على التضخم الموجود، اما ان تترك الامور للتجار يعبثون بنا ونحن نرى فهذا لا يجوز.

المصري: المواطن ممنوع من الجمع بين وظيفتين ولا بد من اقرار زيادة على الرواتب لمجاراة التضخم

وأضاف خلال الندوة التي اقيمت مساء امس الاول في برج الدروازة: يجب ان يفرض عليهم الضرائب والحد من عبث بعض التجار بالمواطن عبر ضريبة الدخل على التجار الموجودين وعلى شركات الاتصالات والبنوك والشركات المالية والمستشمر الأجنبي، وهذا دور النواب المشرعين للدفاع عن مصالحنا، فالمواطن الكويتي يعاني من بعض القرارات والقوانين في دولته، فهو ممنوع ان يجمع بين عمل وعمل اخر والعمل والتجارة والعمل والدراسة، وايضا ممنوع من العمل في فترة التقاعد حكوميا، متسائلا فمن يفرض قراراته ويتحكم في المواطن؟ ولماذا؟ فأنا من حقي ان امارس الاعمال، فلماذا يمنعونني من هذا كله؟!

وهنالك قضايا كثيرة نعاني منها واتمنى منكم كمشرعين ان تنظروا بعين الاعتبار لها، فكلنا نعاني واولادنا ايضا يعانون، ولو تكلمنا عن التركيبة السكانية فالحكومة تقول ان المتواجدين 4 او 6 من عشرة وانا اقول هناك نحو 5 مليون من العمالة حيث تحولنا الى اقلية، ونحن فعليا لسنا بحاجة لهم، فالجاليات في وطننا عددها يفوق المواطنين بسبب تجار الاقامات الذين يجلبونهم ويتركونهم ويكلفون على الدول، فالاصل الا يستدعى اي شخص الا ان يدفع الدعم الذي تدفعه الدولة للكهرباء والماء والتلفون والغاز والخدمات العامة، فحين يدفعونها يأخذون اذن عمل بالكويت او ترفعون الدعم عن الجميع وتعوضون الكويتيين بحقوق اخرى، ونحن نحترم حقوق العمالة العرب وغير العرب الموجودين معنا وحقهم في الحد الدنى من الأجر، ونضمن لهم كرامتهم ايضا وبالتقاعد ايضا، فهناك أناس يخدموننا 30 سنة، ولم يتخذ في وضعهم حق التقاعد، فنظام التقاعد مالي في حسابات معينة، والقانون يلزمني بأن اؤمن على ذاتي تقاعديا فلا اريده ان يلزمني بأن اؤمن عند التأمينات، فانا استطيع ان اؤمن عند اي شركة تأمينات واحصل على فرص وامكانيات وعلى تعويضات افضل من شركة التأمينات الاجتماعية.

من جهته، قال رئيس اللجنة التشريعية في مجلس الأمة النائب محمد الدلال: ان شريحة المتقاعدين لم ينته دورها الوظيفي والعمل الحكومي، فمن المؤسف ان يعتقد البعض ان مرحلة التقاعد هي مرحلة الترف في الحياة، وهذا تفكير خاطئ، لا يمكن ان يعيش في روتين الحياة العامة والواسعة والتي تطرح قضاياها ومطالبها.

وقال احيي مشروع المتقاعدين رجالا ونساء وضرورة الاستفادة من خبراتهم وتفعيلها والاستفادة منهم مجتمعيا وعمليا، خاصة ان المجلس والحكومة في بداية عملهما التشريعي والتنفيذي، وهذا من حسن حظنا جميعا، حيث يمكننا ان نرى كيفية تنفيذ مطالب المتقاعدين ووضع خطة عمل لاحتواء الخبرات والطاقات لدى شريحة المتقاعدين، وكيفية تحول قضايا المتقاعدين الى قضايا برلمانية، ما يجعل لها اثر وأولوية في المجلس.

وقال الدلال: ان اعضاء البرلمان يمكن ان يقدموا مقترحات بقوانين مستحدثين خدمات جديدة وتحديث القائم منها وكيفية الاستفادة من خبرات الشباب، وكذلك كيفية كتابة المذكرات القانونية عبر المتقاعدين وجعلهم مستشارين، وكيف تكون تلك الافكار ذات مردود ايجابي على المجتمع. وزاد بقوله كذلك كيف يمكننا الاستفادة من المتقاعدين من باب الاستفسارات القانونية والتساؤلات القانونية وكذلك تقديم المقترحات الخاصة بالتأمينات الاجتماعية فضلا عن الاستجوابات والكل يعرفها وهي اسئلة مغلظة لكن يمكننا ان نستفيد منها في حقل المتقاعدين اضافة الى لجان التحقيق البرلمانية وما يصدر عنها من تقارير.

وقال: كيف نوظف كافة برامج مجلس الامة عبر حياة المتقاعدين الراغبين في خوض المجال التشريعي والرقابي وحتى التنفيذي، وليس بالضرورة ان يكون هناك تنفيذ، لكنه يوجه ويؤثر ويعدل احيانا على القوانين، لكننا نواجه اشكالية العجز المالي المطروح منذ سنتين رغم عدم تصديقنا بهذا الطرح الحكومي بعدم الشفافية المطلوبة، وكل ما هناك ان البنك الدولي اكد ان عددا من الدول لديها برامج مالية متطورة منها الكويت، وكيف نستفيد من طاقات المتقاعدين وخبراتهم عبر معطياتنا القانونية والدستورية والتشريعية عبر جلسة الوثيقة الاقتصادية.

أقيمت تحت عنوان "بين الأولويات والوعود"

ندوة "كود": الوعود النيابية خلال الحملات الانتخابية تبخرت

عالية الخالد ود. غدير أسيري وطه الفراج أثناء ندوة كتلة الوحدة الدستورية (شانافاس قاسم)

جانب من الحضور ويبدو يعقوب الصانع

أميرة عزام

أكد عدد من الناشطين السياسيين أن الحكومة اقتصرت طريق الإصلاح الاقتصادي وبدأت بجيوب المواطنين حتى تحقق هذا الاقتصاد، لافتين إلى أنها اتخذت قرار زيادة أسعار البنزين منفردة في العطلة البرلمانية لمجلس الأمة.

وقالوا في ندوة كتلة الوحدة الدستورية «كود» التي أقيمت مؤخرا تحت عنوان «بين الأولويات والوعود» إن الكويت منذ تأسيسها اعتمدت الشورى والديموقراطية بالتوافق بين أسرة الحكم وأهل الكويت.

غدير أسيري: المشكلة الحقيقية التي نعاني منها تكمن في اختلاف وعود المشرعين

وأضافوا ان الوعود النيابية اختلفت بين أطروحات الحملات الانتخابية وبعد وصول النواب إلى مجلس الأمة، مشيرين إلى أن الإنجاز الوحيد الذي تحقق هو إغلاق بقالة اغلاق بقالة مضخة منطقة الصليبخات، وفي البداية قال عضو كتلة الوحدة الدستورية خليل العريان ان تاريخ الكويت ومنذ تأسيسها اعتمد على الشورى والديموقراطية وكان ذلك بالتوافق بين أسرة الحكم واهل الكويت رغم كل المصاعب التي واجهها هذا الوطن الصغير.

وأضاف ان مطالبات البعض بحل البرلمان بشكل غير دستوري أمر مرفوض لأن الشعب لن يقبل بمثل هذا الحل فلا حل غير دستوري لمجلس الامة «لأننا الشعب ارتضينا الديموقراطية طريقا ونهجا في حياتنا».

واشار العريان الى ان خروج الشباب في مطالبات نبيها خمس واستمرار الحال حتى جاء صاحب السمو الأمير وغير النظام الانتخابي الى الصوت الواحد الذي يعد الاسلوب الامثل للعملية الديموقراطية حين حقق العدالة وأتاح الفرصة امام الجميع.

وتابع ان وثيقة الإصلاح الاقتصادي اشتملت على كثير من الاقتراحات لكن الحكومة رأت ان «الإصلاح يبدأ بجيوبنا نحن كشعب وكلنا يذكر ان المجلس السابق لم يوافق على الوثيقة الاقتصادية مما دفع الحكومة الى رفع أسعار البنزين خلال العطلة البرلمانية بقرار وليس بقانون.

ولفت العريان الى ان من اهم إنجازات المجلس الحالي خلال النصف الاول من الشهر الاول من عمر المجلس هو اغلاق بقالة مضخة منطقة الصليبخات وفق تصريح لاحد النواب، متسائلا هل هذه الوعود التي أعلنوها في المقار الانتخابية؟

من جانبها، قالت الناشطة السياسية عالية الخالد إن الموضوعية هي المفتاح الذي يقودنا الى الطرح السليم الذي يساعدنا في الخروج من اي أزمة قد تواجهنا.

واشارت الخالد الى ان أغلب القضايا الحالية التي يتحدث عنها النواب هي قضايا طارئة كقضية الفساد وقضية الوافدين والتركيبة السكانية، مشيرة الى ان الشدة في اللهجة ضد الوافدين غير مبرر فالنائب الدمخي اوضح انه لا يجب تحميل الوافد الذي دخل البلاد بصورة قانونية اخطاء الحكومة ومسؤولية المجلس.

عالية الخالد: لا يجب تحميل الوافد الذي دخل البلاد بصورة قانونية أخطاء الحكومة ومسؤولية المجلس

من جانبها، قالت د.غدير أسيري ان المشكلة الحقيقية التي تعاني منها تكمن في اختلاف وعود المشرعين والأولويات التي كانوا ينادون بها في السابق، لافتة إلى أن نسبة كبيرة من الخلل بسببنا نحن الناخبين واختياراتنا.

واضافت أسيري أن الحكومة ساهمت وبشكل كبير في شراء الاصوات وذلك من خلال التعيينات والعلاج في الخارج وإنجاز المعاملات.